

تقرير ندوة

”المضي نحو الإصلاح في مجال التجارة الدولية الحاجات التقنية للجمهورية العربية السورية“

بالتعاون المشترك بين وكالات الأمم المتحدة (الأونكتاد UNCTAD واليونيدو UNIDO
ومركز التجارة الدولية ITC) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دمشق
فندق الشيراتون بتاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٩

توزعت أعمال الندوة أعلاه على ٣ جلسات، وشارك في حفل الافتتاح الأستاذ خالد سلوطة معاون وزير الاقتصاد والتجارة والسيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسيدة جين فيليب رود مديرة التعاون الفني والاقتصادي في الأونكتاد والسيد فؤاد اللحام مدير المشروع الوطني في اليونيدو والسيد عزوز عبد السلام مسؤول التطوير التجاري في مكتب العلاقات مع الدول العربية (مركز التجارة الدولية ITC في جنيف) والأستاذ محمد بدر كوجان مدير مديرية منظمة التجارة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة وعدد من المدراء المركزيين في وزارة الاقتصاد والتجارة، وعدد من أعضاء اللجان الوطنية للتحضير للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

- أكد الأستاذ خالد سلوطة معاون وزير الاقتصاد والتجارة في كلمته التي ناب فيها عن السيد وزير الاقتصاد بأن الحكومة السورية تبنت عملية التحول الاقتصادي إلى اقتصاد السوق وفق برنامج إصلاح اقتصادي طموح شمل العديد من المحاور المالية والنقدية والضريبية والمصرفية والاستثمارية وتحرير التجارة الخارجية، حيث قامت بتحرير تجارتها مع الدول العربية من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ٢٠٠٥ واتفاق للتجارة التفضيلية مع كل من تركيا وإيران ٢٠٠٧ ووقعت بالأحرف الأولى نسخة معدلة من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي ٢٠٠٨، وتسعى لخلق المناخ التشريعي الملائم لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عن طريق مواءمة التشريعات الحالية النافذة لمتطلبات النظام الاقتصادي الجديد.

- تمنى الأستاذ سلوطة أن تحقق هذه الندوة الأهداف المرجوة منها شاكرًا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساهماتها في الدعم الفني لمسيرة الإصلاح الاقتصادي في سورية وتقديم العون البناء للكادر الوطني في المواضيع التخصصية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

- قدم السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كلمة أشار فيها إلى دور البرنامج واستعداده لتقديم كل ما يطلب منه لدعم مسيرة الإصلاح الاقتصادي في سورية والارتقاء به للاندماج بالاقتصاد العالمي والاستثمار والتنمية. مؤكداً على دور تعديل السياسات في كفاءة النظام الاقتصادي ومنح فرص عمل وخلق بيئة هادفة تتبنى الأهداف العالمية والشراكة من أجل التنمية.

- بين الأستاذ كوجان أن الندوة تهدف لإتاحة الفرصة للمشاركين الاستفادة القصوى من الفرص والدورات التدريبية التي يمكن أن تقدمها هيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالمواضيع التجارية

إضافة إلى منظمة الأونكتاد والإسكوا وإبداء آرائهم ومقترحاتهم تجاهها وتعميق هذا التعاون كي تتمكن من مجارة التطورات المتسارعة والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، من خلال إعداد مشروع تتظافر فيه جهود منظمات الأمم المتحدة لدعم مساعي سورية التنموية وتلبية احتياجاتها في مجالات التجارة والاقتصاد.

- **وأوضح الأستاذ كوجان** أنه لا زال أماننا الكثير من الإجراءات ومنها إتمام إعداد مذكرة سياسة التجارة الخارجية والاهتمام بالحفاظ على مصالحنا الاقتصادية التي يتشكل منها الاقتصاد السوري، مؤكداً على أهمية أن تضمن هذه المنظمات في مشروعها دورات تدريبية تبني القدرات الوطنية في مجال إعداد الدراسات وتسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية وغيرها من المواضيع وفق خصوصيات سورية والوصول بالمنتجات السورية إلى التنافسية كيما تتمكن من الدخول إلى الأسواق العالمية في إطار التحضير للانضمام.

- **شارك في الندوة** أعلاه الجهات المهتمة بالمشاريع التي يُنفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأعضاء اللجان المشكلة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء للإعداد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إضافة إلى العاملين في مديرية منظمة التجارة العالمية لدى وزارة الاقتصاد والتجارة وممثلين من جامعة القلمون.

- **تم خلال الندوة** لقاء الضوء على دور منظمات الأمم المتحدة في دعم الحكومات في مجال التجارة والقدرة الإنتاجية، كما أشار الخبراء في كلماتهم إلى ما تقوم به منظماتهم من أدوار وما تقدمه من مساعدات فنية، وفق ما يلي:

أشارت السيدة جين فيليب رود مديرة التعاون الفني والاقتصادي في الأونكتاد إلى استعداد الأونكتاد لتقديم الدعم المطلوب موضحاً أنها اختارت القيام بهذا الدور نظراً لما تواجهه الدول النامية ليس فقط سورية من معوقات أمام الإصلاحات المحلية وإصرارها على التنمية والتطوير والتحدي رغم الأزمات منذ سنوات عديدة كالأزمة المالية التي تهدد الدول وتعيق النمو، وخاصة خلال العشرين سنة الماضية حيث بدأت تتحرك وتتمو تجارة السلع والخدمات والملكية الفكرية والتشريعات والقوانين الحديثة التي تحدد السلوك الاقتصادي والاستراتيجيات المتبعة.

- أشارت أيضاً إلى أن التماسك التنموي يتطلب تطوير وتعزيز المساعدات التي تقدمها الدول والوكالات الداعمة والاعتماد على الخبراء، وأنهم هنا لفهم أولويات الجمهورية العربية السورية واحتياجاتنا كدولة نامية كيما يتمكنوا من وضع أجندة عمل لسورية ووضع منهجية بينهم وبين الإسكوا والأمم المتحدة.

- **كما بينت بأن الهدف** الأهم هو زيادة الخبرة الوطنية قبل الانضمام بسياسات التفاوض وتطوير الإطار الاستثماري والتنافسي وفرص التصدير في الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs.

بين د. محمد سماق معاون وزير الصناعة القضايا ذات الصلة بالندوة أعلاه واهتمام الأمم المتحدة والهيئات المتخصصة بتقديم الدعم لسورية وخاصة بعد تبني سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي وإصلاح السياسات المالية وافتتاح المصارف حيث تم افتتاح /٦/ مصارف حكومية و /١٣/ مصرف خاص بعضها قيد الترخيص.

- **كما أشار إلى** ضرورة تشجيع قطاع الاستثمار الصناعي الخاص في المساهمة في النشاط الاقتصادي حيث ساهم بـ /٤٩٪/ في الستينات ووصل إلى /٦٧٪/ حتى الآن، وأنه يوجد /٩٢/

ألف مشروع صناعي يساهم القطاع الخاص بـ /٧٧% منها. ولدى الوزارة برنامج تحديث الصناعة مع اليونيدو وتحسين الجودة مع الاتحاد الأوروبي.

شارك السيد عزوز عبد السلام مسؤول التطوير التجاري في مكتب العلاقات مع الدول العربية (مركز التجارة الدولية ITC في جنيف) بكلمة تشير إلى دور المركز في متابعة تقديم الدعم إلى جانب الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، وتقديمه لمساعدات في مجالات مختلفة كالتجارة والصادرات والمستوردات والدراسات القطاعية والتسويقية وولوج الأسواق الخارجية وإعداد ما يلزم وفق خصوصيات كل دولة والمعارض والدعم الفني والقانوني وإعداد العقود التجارية والجوانب المالية للتمويل والتأمين. وأن المركز يتعامل بشكل خاص مع وزارة الخارجية واتحاد الصناعيين ومؤسسات القطاع الخاص واستعدادها لتقديم المساعدة للجهات المعنية في سورية.

أكد السيد فؤاد اللحام مدير المشروع الوطني في اليونيدو أن المشروع يتبنى التحديث الصناعي الذي يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية والالتزامات التي يتطلبها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الكبرى واتفاق التجارة التفضيلية مع كل من تركيا وإيران.

- وأن المشروع قام بإعداد دراسة عن النسيج في سورية وأنه تم تحديث /٣٦/ شركة صغيرة ومتوسطة في مجال النسيج والملابس وقدمت اليونيدو حزمة متكاملة من الدراسات والخدمات ومحاسبة التكاليف والطاقة والتمويل اللازمين لتطوير الصناعة وتقليل المخاطر وتحسين كفاءة المنتجات بالتعاون مع اتحاد الصناعة.

تم فتح باب الحوار مع المشاركين حيث تمت مناقشة المواضيع التالية:

- طرحت طالبة من جامعة القلمون فكرة أن التركيز مُقتصر على القطاع العام في بناء القدرات وضرورة عدم إهمال القطاع الخاص حيث أن طلاب جامعة القلمون بحاجة للدعم وخاصة من ناحية الهيكلية ومواضيع منظمة التجارة العالمية WTO والبنى التحتية وضرورة أن يكونوا على معرفة دائمة بالتطورات الحاصلة إضافة إلى حاجة الطلاب إلى التدريب والتأهيل في الخارج.

- وضحت السيدة ممثلة الأونكتاد أن لديهم خطة لأكاديميين طويلة الأمد وبشكل عام يمكن منح فرص للطلاب والأساتذة والمحامين وغيرهم دراسة ما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية وقوانينها، إضافة إلى أنه سيكون للطلاب المستفيدين للمتابعة في هذا المجال وإعداد الدراسات بالاستفادة من قدوم الخبراء إلى الجامعة.

- سأل د. سلوم من اتحاد غرف الزراعة على ضرورة تطوير فرص التسويق قبل الانضمام إلى المنظمة حيث سيتأثر هذا القطاع بشكل أو بآخر بعد الانضمام، رغم صدور صندوق الدعم الزراعي والمرسوم /١٩/ لتنمية الصادرات.

- تمت الإجابة بأن على حق وخاصة أن الانضمام سيؤدي إلى علاقات متعددة الأطراف ولا يكفي أن يكون مفاوضاً بل متخصص في المفاوضات الزراعية ويختلف ذلك من دولة إلى أخرى.

- طلب د. إياد مقلد مدير العلاقات الدولية في وزارة الصناعة المساعدة في دعم الصناعة قبل الانضمام وخاصة الصناعات الناشئة بما لا يتعارض مع منظمة التجارة العالمية وتقديم دعم حيال الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة وذكر أن لديهم مشروع لدعم الجودة والنفاد إلى الأسواق الدولية.

- أجابت الخبيرة في الأونكتاد والسيد مدير مشروع اليونيدو أن هذا الأمر مهم للمفاوضات وخاصة دعم الصناعات الناشئة لذلك سنعمل على تدريب المفاوضين بطريقة تضمن حاجات دولهم وسورية كدولة متوسطة لها حدود عريضة مع العالم، والاتفاقيات تعتبر تحديات وفرص ولدى اليونيدو مشاريع كثيرة نفذت في المغرب وتونس والجزائر وغيرها وخبرات للتحديث الصناعي وتحويل المزايا النسبية إلى تنافسية. وتم العمل على مستوى السياسات والقطاعات والشركات كما قدمت المؤسسات الداعمة مشروع متكامل للدعم وهو الآن بيد هيئة تخطيط الدولة.

- شاركت السيدة ريم حल्ली مديرة التخطيط في وزارة الصناعة بأن هناك مشكلة تواجههم على صعيد المساهمين وعلى مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي وأن /%٧٠/ من الشركات الصغيرة والمتوسطة هي صناعية لكنها بحاجة إلى تحفيز وإعادة هيكلة، وهناك ضرورة لتأسيس مركز لتحديث الصناعة والمساعدة في مجال الصناعة المحلية لتزيد نسبة مساهمتها وتنافسيتها.

- ذكر السيد مدير مشروع اليونيدو أن تحفيز قطاع النسيج بدأ في المغرب وتونس وغيرها وهناك /٢٦/ ألف شركة تعمل في النسيج وأنه لا يكفي الاعتماد على المساعدات الخارجية للتحديث الصناعي بل أن تكون كعامل ردف معهم ومن المهم البدء بإعداد الدراسات والتحضير لذلك.

- أشار السيد معاون الوزير الاقتصاد والتجارة الأستاذ خالد سلوطة إلى المرسوم المتعلق بتنمية الصادرات وأنه يتابع العمل اليوم على استكمال الإجراءات القانونية.

- تابع السيد معاون وزير الصناعة متحدثاً عن القطاع الصناعي وأهم يهيؤون كل السبل لدعمه حيث يعمل فيه حوالي /٥٠٠/ ألف مواطن أي /%١٠/ من قوة العمل ويوردون /٣٤/ مليار ليرة سورية إلى الخزينة سنوياً، لذلك يحرصون على وصول الصناعات إلى التنافسية العالمية.

- بين السيد هشام كحيل مدير مديرية الموارد البشرية لدى المؤسسة العامة للاتصالات أن قطاع الاتصالات هو الأهم بعد النفط في الإيرادات وأن قطاع الاتصالات يجلب أكبر ضريبة للدخل لذلك نحن بحاجة للمساعدة الفنية في بعض النقاط ومحاسبة التكاليف وما يتعلق بربط الأداء في الحوافز وتقديم الخبرة الفنية.

- أجابت الخبيرة في الأونكتاد أنهم مستعدون لتقديم المساعدة لقطاع الاتصالات كونه من الأهم خلال المفاوضات وهناك وكالة في الأمم المتحدة تنظم هذه القطاعات وهي تشجع تقديم المساعدة في قطاع الاتصالات والنقل وكل الخدمات المتصلة بشكل مباشر وغير مباشر، وعلى سورية تحديد القطاعات التي ستفتحها وتحديد مدى تحرير كل منها والأطر التشريعية قبل البدء بعملية المفاوضات للانضمام، مشيرة إلى أهمية قطاع الخدمات وخاصة الصحة والاتصالات والنقل والطاقة.

- أكد الدكتور محمد السقا عميد كلية الإدارة في جامعة القلمون أهمية الاستثمار في الإنسان وآليات استراتيجيتها وإمكانية الاستفادة من زيارات المساهمين والطلاب والأساتذة بدعم من الأونكتاد.

- أضافت أن هناك موقع على الإنترنت تقوم بالعمل على تحضيره يمكن لأعضاء الجامعة والطلاب والمهتمين الاستفادة منه حيث يغطي الأنشطة الحالية والمستقبلية للمديرية وسنقوم بتوفير المعلومات من خلال شبكة البريد الإلكتروني مع أعضاء اللجان الوطنية وتعمل لتجهيزه خلال شهرين أو ثلاثة.

- طلب د. مروان سليقة من وزارة البيئة الدعم في مجال لجنة التجارة والبيئة فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية.

- ذكرت الخبيرة في الأونكتاد أهمية المتطلبات البيئية وما يتعلق بالتجارة الذي يظهر خلال المفاوضات وتختلف من دولة لأخرى حسب زيادة المتطلبات البيئية، وأنهم يعملون مع مركز التجارة

الدولية واليونيدو على دعم ما يتعلق بالبيئة وتقديم المعونات حيث تتزايد متطلبات الحماية وإصدار القوانين لذلك.

- أكدت الأتسة رود السيد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية الاستفادة من خريطة المنتجات المتوفرة على الإنترنت ضمن الخريطة التجارية حيث تشير البيانات كيف يكون لنا سوق مهمة وهناك قاعدة بيانات laga carta المتعلقة بالتجارة مبينة ضرورة استخدام البيانات والمؤشرات الواردة من الـ ITC.

- أشارت الأتسة سلافة عقيلي مديرة مديرية الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs إلى تطوير استراتيجية هذه الشركات منذ /٥-٧/ سنوات حيث تتضمن الأعمال والاستثمار والتكنولوجيا وطلبت من الخبراء تقديم الدعم لهذه المشاريع التي تعتبر جزءاً من السياسة القادمة.

- أجاب السيد عبد السلام ITC أن هناك وفد يقوم حالياً بمشروع يهيئ للمرحلة الثانية حيث أن أحد نتائج المرحلة الأولى هو وضع خط تمويلي بقيمة /٢٠/ مليون يورو ليقوم ببحث أوضاع الاستخدام لهذه المؤسسات وتميئها وفق الخطة الخمسية والوطنية في سورية.

- أضاف مدير مشروع اليونيدو أن هناك برنامج تحديث موجه للشركات الصغيرة والمتوسطة والوثيقة موجودة على موقع الإنترنت.

- سأل الأستاذ رمزي عساودة مدير مديرية تسهيل وكفاءة التجارة أنه صدر قانون /٤٢/ لحماية المنتج الوطني في سورية ولكن دخول سورية منظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى قد يحتاج إلى دورات تدريبية في مجال مكافحة الإغراق والوقاية والدعم.

- أجابت السيدة الخبيرة في الأونكتاد أن أهم منظمة لهذه المواضيع هي منظمة التجارة العالمية وهي الأقر على تقديم الدورات التدريبية المتعلقة بذلك.